رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٦ / ٥ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢٧ /٧/ ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٣ / ٢٠٢٥

التعاون والصراع الإقليمي والدولي والتوظيف السياسي

.Cooperation ,regional and international conflict ,and political employment

م.د. شذى رضا عبد المجيد

Dr. Shatha Reda Abdul Majeed

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

University of Nahrain / College of Political Science

shatha.reda@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تتناول هذه الدراسة التوظيف السياسي لمبادئ حقوق الإنسان في إطار التعاون والصراع الدولي وظاهرة الارهاب في استراتيجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة حالة، حيث إن هناك علاقة قائمة بين السياسة وبين التوظيف السياسي على الصعيدين النظري والعملي.

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم ومصطلح التوظيف السياسي ومفهوم التعاون والصراع الدولي وما ينتج عنهما على الصعيد العملي من محاولات لتسيس المبادئ الإنسانية لحقوق البشر بسبب استغلال الوعي والعمل المجتمعي والمدني على المستويين الإقليمي والدولي. وتكمن أهمية هذه الدراسة كونها تدرس آليات وأدوات التوظيف التي قامت بها الدول تحت مسمى حماية حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: "التعاون الدولي"،"الصراع الدولي"،"التوظيف السياسي"،"الإرهاب"،"الولايات المتحدة الامريكية "

Abstract

This study deals with the political employment of human rights principles within the framework of international cooperation and conflict and the phenomenon of terrorism in the foreign policy strategy of the United States of America, a case study, as there is a relationship between politics and political employment at the theoretical and practical levels .The study aimed to clarify the concept and term of political employment and the concept of international cooperation and conflict and what results from them at the practical level of attempts to politicize the humanitarian principles of human rights due to the exploitation of awareness and community and civil work at the regional and international levels.The importance of this study lies in the fact that it studies the mechanisms and tools of employment that countries have carried out under the name of protecting human rights.

Keywords: "International cooperation", "International conflict", "Political employment", "Terrorism", "United States of America"

المقدمة

إن ظاهرة الصراع ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد، بالغة التشابك، يمثل وجودها أحد معالم الواقع الإنساني الثابتة، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع إلى نشأة الإنسان الأولى، حيث عرفتها علاقاته في مستوياتها المختلفة فردية كانت أم جماعية، وأيضاً في أبعادها المتنوعة نفسية أو ثقافية، سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو تاريخية عند النظر للمسار التاريخي للحياة البشرية، نجد أن الصراع يمثل أحد أهم الحقائق الثبوتية في واقع الإنسان والجماعة على مختلف المستويات والأطر. إذ نجد في إطاره البيولوجي الصراع بين الأجناس والأفراد، والنفسي بما

يعانيه الإنسان من صراع مع ذاته، والانثروبيولوجي في الصراع الثقافي، ناهيك عن الصراع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيره من أنماط الصراع المختلفة.

التعاون هو تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به ، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد و ارادة و رغبة وقدرة من الفاعلين بشكل جدي و منسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون. و لعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية يضمن تحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف.

إلا أن التعاون في غالب الأحيان، وكما أثبته الواقع في العلاقات الاقتصادية الدولية قد ارتبط بمفهوم آخر عندما يتعلق الأمر بنشوء العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية أو ما قد يعبر عنه بالعلاقة شمال جنوب، حيث تميز هذا الواقع بظاهرة تنطوي على توزيع لا متكافئ للثروات الاقتصادية وعليه فالتعاون يظهر إذا من خلال أسسه النظرية والأدبيات الاقتصادية والإيديولوجية مرتبطا ارتباطا مباشرا بقيم التضامن الدولي.

إشكالية البحث: الاجابة على سؤال أساسي وهو كيف توظف الدول الكبرى والعظمى المبادئ الانسانية بما فيها التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق أهدافها ومصالحها على مختلف الأصعدة؟

فرضية البحث: مع بروز نظام دولي جديد متمثلا بالقطب الواحد تظهر قوة جديده توظف الظواهر الانسانية مثل حقوق البشر والإرهاب والتعاون والصراع الدولي توظيفا سياسيا لتحقيق أهداف ومصالح الدول الكبرى.

هيكلية البحث: من اجل الإجابة على مشكلة البحث تناولنا اولا الأطر المفاهيمية للبحث ومن ثم دور الامم المتحدة في التوظيف السياسي واخيرا التوظيف السياسي الأمريكي للصراع الدولي واخيرا الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي

أولا: تعريف التعاون الدولي

التعاون الدولي هو مصطلح يطلق على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق مصلحة الدول المتعاونة وفي سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. كما يمكن للتعاون الدولي أن يتم على مستوى الأفراد بين الدول والمجتمعات والاعراق المختلفة إضافة إلى المنظمات الحكومية والغير حكومية، بشكل عام التعاون الدولي يتم بصفة رسمية عبر الاتفاقيات والمعاهدات البينية أو الدولية كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة، يعد هذ المبدأ من القواعد الأساسية التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة وتدعو إلى تحقيقها[١].

يعتبر " التعاون الدولي لمكافحة الجريمة" من المفاهيم التي يصعب وضع تعريف جامع مانع لها، ويرجع ذلك لأسباب عدة، منها اتساع المجال والصور والأشكال التي يمكن أن يتخذها هذا التعاون، ولعدم إمكان حصرها أو حصر الوسائل الجديدة والمتجددة التي تجعل من هذا التعاون ظاهرة متغيرة ومتطورة، وأيضا لتدخل صور هذا التعاون مع بعض من صور التعاون الدولي في المجالات الأخرى[٢].

فيرى اتجاه من الفقه أن " التعاون الدولي الجنائي " يتمثل في مجموعة الوسائل التي بواسطتها تقدم إحدى الدول معونة سلطتها العامة أو مؤسساتها القضائية إلى سلطة التحقيق أو التنفيذ في دولة أخرى[٣].

ويشير فقه آخر إلى " فكرة التعاون" عندما يعرفون القانون الدولي الجنائي[٤]، بأن ذلك الفرع من النظام القانوني الدولي، الذي يمثل إحدى السبل المستخدمة لتحقيق هذه الدرجة العالية من التوافق والانسجام مع أهداف المجتمع

العالمي، في منع الجريمة والحفاظ على المجتمع وتقويم المنحرفين لوقايته وصونه ووضعه في أحسن حال، وذلك من أجل مصالح اجتماعية عالمية معينة.

ومن ثم فإنهم ينظرون إلى التعاون الدولي" هنا على أنه السبيل إلى تحقيق الحماية اللازمة للقيم والمصالح الاجتماعية العالمية المشتركة، التي يعترف المجتمع الدولي بها، وذلك عن طريق الإجراءات الجماعية وهناك اتجاه ثالث يرى أن: "التعاون الدولي الأمني" أحد أوجه التعاون الدولي المتعددة، الذي يهدف إلى ملاحقة المجرمين ومكافحة الجرائم، وباعتباره مظهرًا حديثا من مظاهر تشابك المصالح الدولية في هذا العصر، الذي أدى فيه التقدم العلمي الهائل إلى سهولة وسائل المواصلات وسرعتها، وأصبح فيه لكل إنسان صالحًا كان أو طالحًا، خيرًا أم شريرًا أن يجتاز قيود الزمان والمكان، بفضل هذا التقدم العلمي الواسع الذي أفاد الخير والشر في وقت واحد، ومن ثم فإنهم يعتبرونه موضوعًا للقانون الدولي الاجتماعي Social International Law الذي يهتم بالاتفاقيات الدولية في المجالات الاجتماعية المتخصصة كالأمن، وأنظمة معاملة المسجونين ،ومكافحة الجريمة[٥]

ثانيا: تعريف الصراع الدولي

ومن هذا المنطلق تم سرد عدة تعاريف للصراع الدولي، فقد عرف على أنه ذلك التفاعل الناجم عن المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات السياسية والبرامج وغير ذلك من الكيانات المتنازعة، وهو الشق الاكثر بروزا وديناميكية في العلاقات الدولية في مقابل شقها الآخر المتمثل في التعاون الدولي[٦]. كما عرف الصراع الدولي أنه تنازع الارادات الوطنية للدول الناتج عن تباين مصالحها[٧]. وفق ذلك يمكن أن نخلص إلى القول أن الصراع الدولي لابد أن يتوافر فيه طرفان علي الاقل وأن يشتركا في افعال وتصرفات متعارضة مع بعضهم البعض، وأن يستهدف كل طرف الحاق الضرر بالطرف الآخر، وان الهدف الأساسي من وراء دخول الدولة في صراعها مع الآخر هو تحطيم الخصم والتفوق عليه مع الاستفادة من الموارد النادرة اذا وجدت من أجل دعم قوتها والحصول علي المكانة المرموقة في النسق الدولي.

ذلك بأن الصراع الدولي. كما يقول إسماعيل صبري مقلد هو ظاهرة تنفرد عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد، إذ تتعدد أبعادها، وتتداخل مسبباتها ومصادرها، وتتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتتفاوت المستويات التي تحدث عندها من حيث المدى والكثافة والعنف[٨].

كذلك فإن لفظة الصراع تتداخل من حيث مدلولها مع المنافسة، والتوتر، والعداء، والكفاح، والتنافر، والخصومة، والانقسام، والنزاع[٩] ثم إن مفهوم الصراع الدولي يحمل في بطنه مفهوم الأزمة الدولية على اعتبار أن الأزمة هي إحدى مراحل الصراع، فهي حالة مميزة من حالاته تشتمل على تصعيد مفاجئ يتضمن أحداثاً غير متوقعة تنجم عن الصراع القائم[١٠] ويضاف إلى التعقيدات التي تجابه تحديد مفهوم الصراع الدولي أن أطرافه (اللاعبون الدوليون) لاسيما في ظل مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة قد تزايد عددهم، وتنوعت أنماطهم، حيث يرى أن ثمة لاعبين دوليين جددا (إلى جانب الدول) أضحوا يلعبون دورا عظيم الأهمية في البيئة الدولية وذلك حال المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ، والحركات العرقية عبر القومية (مثل الحركة الكردية)، والجماعات الإرهابية، والشركات متعددة الجنسيات، وعصابات الجريمة المنظمة[١١] وفضلاً عن كل ما تقدم فإن بيئة الصراع الدولي خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة تطرح تحدياً جديداً يهيئ لذوبان الفارق بين الصراعات الدولية والصراعات الداخلية،

وذلك لأن الصراعات الداخلية (حال الصراعات العرقية والأنشطة الإرهابية) أصبحت تكتسب بعداً دولياً نظراً لتغير الرؤى التقليدية التي كانت تنظر إلى هذه الصراعات باعتبارها جزءا من صميم الشئون الداخلية للدول، وبالتالي تبعا لمبادئ السيادة وعدم التدخل في شئون ادول الداخلية لا يصح التدخل في مثل هذه الصراعات[١٢].

ثالثا: تعريف التوظيف السياسي

يعد مفهوم التوظيف السياسي من الإشكاليات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والسياسية وذلك لما يمثله من تداخل مع بعض المفاهيم الأخرى مثل القوة والسلطة والنفوذ والتدخل الإنساني، كما تتعدد مستوياته وأهدافه وأسسه واختلاف النظرة إليه من كل جانب تبعاً لمجموعة من القيم والمبادئ التي يعتقد كل جانب خلافاً للآخر ويعتبر مفهوم التوظيف السياسي أو كما يطلق عليه البعض التلاعب السياسي مفهوماً معقداً من حيث مستوياته وأسسه ووظائفه والأطراف المرتبطة به سواء السياسيين أنفسهم أو الموضوعات السياسية المختلفة فالتوظيف السياسي قد يكون توظيفاً على المستوى الداخلي للدولة، أي توظيف لقضايا الرأي العام داخل الدولة لتحقيق مزيد من السيطرة والسلطة، أو قد يكون على المستوى الخارجي من خلال استغلال قضايا خارجية لها تأثير على مسار العلاقات بين الدول، وقد يكون استغلالاً لموقف اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو فكري أو ديني.

ويُعرف التوظيف السياسي بأنه استخدام جهة ما لإحدى القضايا لتحقيق مصلحة سياسية معينة" أو "استفادة جهة معينة من حدث بعينه بغية الوصول إلى هدف سياسي خاص بها من خلال تغليفه بغلاف ديني أو أخلاقي أو فكري لاستغلال الموقف والتلاعب به لصالحها وذلك عن طريق استخدام آليات ووسائل مختلفة تتراوح بين أدوات السلم وأدوات الحرب ويرى البعض أن مصطلح التوظيف السياسي يدل على معنى سياسي سلبي وذلك للأسباب التالية:

أ. كون الجهة التي استغلت القضية لا تتبناها حقيقة ولا تقول بها فعلاً، إنما تبنتها لمصلحة خاصة.

ب. أو كون القضية أخرجت من سياقها الحقيقي وأدخلت في سياق آخر لا علاقة له بها.

ج. أو كون القضية غير سياسية وأدرجت ضمن السياسة أي خرجت عن طبيعتها وحقيقتها[١٣]

وهناك عدة شروط يجب أن تتوافر في الجهة التي تستخدم قضية ما لتحقيق أغراض وأهداف خاصة بمصلحتها حتى يعتبر استخدامها للقضية مسيساً، ومن هذه الشروط:-

أ. ان تكون تلك الجهة جهة سياسية أو مرتبطة بجهة سياسية بشكل ما، أما إذا كانت تلك الجهة غير سياسية أو غير مسيسة فلا يعتبر تناولها للقضية المعينة من باب التوظيف السياسي؛ لأنها لا تسعى إلى هدف سياسي تبغي تحقيقه من وراء تبنيها للقضية المعينة.

ب. أن تكون تلك الجهة السياسية غير معنية بالقضية أساسا، كأن تكون غير متبنيه لها أو لا تدخل ضمن مجال عملها أو تتبناها ونقيضها أو مستعدة للمساومة عليها بالتخلي عن رأيها فيها أو تتبنى بعضها وتترك بعضها الآخر مما لا ينفصل عن القضية أو غير ذلك مما يشعر بعدم عنايتها بالقضية لذاتها.

ج. أن تكون تلك الجهة مما عرف عنها ازدواجية الخطاب والكيل بمعيارين، ومما علم عنها أنها "مصلحية" نفعية غير مبدئية، تقول بالرأي ونقيضه، ولا تثبت على فكرة أو منهج أو غاية.

هذه بعض الشروط التي يجب أن تلمس في الجهة حتى يقال عنها إنها توظف الأحداث والوقائع سياسيا أي تستغل قضية ما لتحقق مصالحها السياسية الخاصة بها، وهذه الشروط تنطبق على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا وغيرها، في تعاطيها مع القضايا والأزمات الدولية، والتدخل فيها بما يخدم مصالحها ويحقق اغراضها[١٤].

المبحث الثاني: دور الأمم المتحدة في التوظيف السياسي

تعمل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية لتوفير غطاء الشرعية على عمليات التدخل في شؤون الدول الأخرى بالاستناد إلى قرارات، وتقارير هذه المنظمات، بما يخدم سياساتها ويحقق مصالحها القومية في ساحة العلاقات الدولية.

أن انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة فرص ساعدتها على توظيف قدراتها التأثيرية لصالح تأمين نظام دولي أحادي القطب يؤمن انفرادها بالقيادة العالمية، وذلك من خلال توظيف الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن الذي أصبح يعمل بفاعلية أكبر من السابق في معالجة العديد من المشكلات العالمية، لإضفاء الشرعية على أنماط سلوكها الأمر الذي جعل مجلس الأمن أداة في يد الولايات المتحدة[١٥].

وتأسيساً على ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لجأت إلى الاستعانة بالأمم المتحدة التي كانت تعد الهيئة الشرعية الأولى في ظل نظام القطبية الثنائية، بقصد الحصول على الغطاء الشرعي القانوني لتحركها السياسي الخارجي وهذا يتضح في ضوء الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش الأب) إذ قال فيه : الآن يمكننا رؤية عالم جديد تكون فيه الأمم المتحدة متحررة من مأزق الحرب الباردة مستعدة لتحقيق الرؤية التاريخية لمؤسسيها، عالم ترى فيه الحرية، واحترام حقوق الإنسان مكاناً بين كافة الأمم[١٦]، ولذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، إعادة وضع المنظمة الدولية في دائرة الآليات التي يمكن أن تنفذ استراتيجيتها، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ أصبح التركيز الأساس على مجلس الأمن بعده الجهاز التنفيذي الأهم، فبدأ الحديث عن دور جديد للأمم المتحدة، وصياغة مفاهيم أمنية – استراتيجية جديدة، ولاسيما إعادة تأكيد مفاهيم سابقة عن السلام، ومفهوم السيادة، والسلطان الداخلي للدول، فتحولت المنظمة إلى أداة لتوفير الغطاء الشرعي للتدخلات وفي هذا السياق يقول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (بطرسغالي): "إني أخطأت كثيراً عندما تصورت أن الأمم الأمريكية التي أعقبت مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فالولايات المتحدة تستطيع أن تؤدي دوراً قيادياً في العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة بمعزل عن التأثيرات الجانبية للولايات المتحدة، ولاسيما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سعت إلى أن تكون القطب الأوحد والأمم المتحدة خاضعة لإرادتها". فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى توظيف الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن لفرض معايير دولية تتسم بالمراوغة كحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية، وعلى نحو يتيح تكييفها وفق المصلحة الأمريكية في كل حالة على حدة، وهذا يتوافق مع ما أشار إليه الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى أن وضع الولايات المتحدة الأمريكية جنودها تحت قيادة الأمم المتحدة هو أمر غير مقبول، وعلينا أن نطوع الأمم المتحدة لدعم سياساتنا لا أن تكون مسؤولة عنها أما وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق فيذهب إلى القول: "إن العمل متعدد الأطراف هو وسيلة وليس غاية في

حد ذاته، والمسوغ الوحيد للاعتماد عليه هو عندما يؤدي ذلك إلى خدمة المصالح الأمريكية إن هذه الدولة لن تفوض أمور سياستها الخارجية لأي طرف آخر.

كما أشار الرئيس الأمريكي الأسبق بيلكلينتون في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقول: "إننا سوف نعمل في إطار المشاركة مع الآخرين، وعن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة وإنه لمن أولويات مصلحتنا القومية أن نقوم بذلك، ولكن يجب أن لا نتردد في العمل بطريقة ذات مغزى انفرادي، عندما تكون هناك تهديدات إزاء مصالحنا الحيوية أو مصالح حلفاءنا الأطلسيين، وهذا موقف كرره في عام ١٩٩٩ وزير الدفاع ويليم كوهين، الذي صرح أن الولايات المتحدة الامريكية ملتزمة بـ الاستخدام الفردي للقوة العسكرية" عندما تدافع عن مصالح حيوية، تشمل ضمان دخول غير ممانع إلى أسواق رئيسية، ومصادر الطاقة ومصادر استراتيجية. إن الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها إلى إعادة تشكيل البيئة الدولية الجديدة وفقاً لأهدافها ومصالحها الكونية ترى أن النظام الدولي الذي نشأت في ظله الأمم المتحدة قد تغير تماماً، وأصبحت الرغبة الأمريكية تتجه نحو توظيف وتطويع منظمة الأمم المتحدة كأداة لإضفاء الشرعية على سياساتها الدولية ولا سيما بعد أن أصبح لها النقل الأكبر في مجلس الأمن، والعمل على تقويض كافة المؤسسات الدولية والإقليمية التي تشكل عقبة في طريق الطموح الأمريكي مع إفساح المجال أمام تجمعات وتحالفات جديدة تمثل الهيمنة الأمريكية[١٧].

المبحث الثالث: التوظيف السياسي الأمريكي للتطورات الدولية/الإرهاب أنموذجا

توظيف العدو الجديد "الإرهاب" في السياسة الخارجية الأمريكية

وظفت الولايات المتحدة الأمريكية المعركة ضد الإرهاب" كوسيلة لتشكيل بنية علائقية بين دول العالم، والزعامة الأمريكية تحت تأثير الانطباع الخاطئ[١٨] لتأثير العدو الجديد (الإرهاب). ففي حالة الحرب على الإرهاب تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية من تجنيد أصدقائها تحت إنطباع خاطئ عن القوة التدميرية للإرهاب (العدو)، ومدى التهديد للأمن والسلم العالميين. فقد أكد الرئيس الأمريكي (بوش الابن عقب أحداث ١١ من العام ٢٠٠١ إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف لا تميز بين الإرهابيين الذين إقترفوا هذه الأعمال، والذين يؤونهم بمعنى: إن الولايات المتحدة الأمريكية تستعد لضرب الدول التي تدعم أو تمول أو تأوي الإرهاب، أمثال أفغانستان والعراق وإيران وباكستان والسودان وسوريا، وعندما احتجت فرنسا على نية أمريكا باستغلال أحداث ١١ سبتمبر من العام ٢٠٠١، لضرب دول الشرق الأوسط عندها لجأت الولايات المتحدة الأمريكية الى ميثاق حلف الناتو (المادة ٥)[١٩] ، التي تنص على ان أي هجوم على أي عضو في الحلف الناتو هو هجوم على الكل ولتضمن ومن ثم موافقة دول حلف الناتو بالوقوف الى جانب القرار الأمريكي في إنتقاء الأهداف بحجة محاربة منابع الإرهاب[٢٠] " ، كذلك طوعت الولايات المتحدة الأمريكية إرادة دول العالم لتحقيق مشروعية دولية للقرار الأمريكي في تصنيف الدول بالمارقة والفاشلة والإرهابية، والتي مستخدمة آليات ومفهوم نظرية (أزمة السيطرة) للمفكر الاشتراكي الإيطالي (أنطونيو غرامشي)[٢١] تتلخص باستخدام الطرق والوسائل الإيديولوجية والثقافية، وممارسة السلطة الاقتصادية ووسائل القهر الإخضاع الآخرين (برضاهم) مطورة مفهوم "الإكراه – المشروع" في كسب الرأي العام، وحشد

الآخرين وتحالفهم من أجل إخضاع الطرف المراد إخضاعه، وهكذا حولت أمريكا هدف ضرب أفغانستان والعراق الى هدف دولي حيث تمكنت عن طريق الحرب على العراق تحقيق هدف السيطرة على منابع البترول، والسيطرة على الأرض في قلب الشرق الأوسط، فضلاً عن سياستي: الإغراء والرشاوي، وهذا ما أشار اليه (جورج تنت)في كتابه وفي حربها ضد العراق وعلى الرغم من عدم حصول الولايات المتحدة الأمريكية على دعم المنظمات الدولية للأمم المتحدة، وشنها الحرب على العراق في ٩/٤/٢٠٠٣، بحجة مكافحة الإرهاب، والتهديد الذي يشكله العراق بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وعلى الرغم من تلفيق هذه الحقائق واعتراف أمريكا بتضليل الرأي العام الأمريكي والعالمي، إلا أن لكن الولايات المتحدة مستمرة في مزاولتها لمهمة (التضليل) بتوظيف مفهوم الإرهاب الدولي، ففي حالة حربها ضد العراق وأفغانستان كانت تدعي بأنها تحارب قادة الإرهاب (القاعدة) غير أنها في جانب آخر تعد تنظيم القاعدة التي تعمل في الساحة السورية هذه الأيام من العام ٢٠١٢، الجيش الحر"، وتطلب دعمه بالسلاح والقرارات الدولية فقد أكدت ذلك وزيرة خارجية أمريكا.

تثير الولايات المتحدة الأمريكية حملة ضد الإرهاب النووي الذي تمثله إيران بزعمها فقد أكد الرئيس الأمريكي في مقابلة معه في ١٧ تشرين الأول من العام ٢٠٠٧ على أنه يجب منع إيران من تملك سلاح نووي، وإلا وقعت حرب عالمية ثالثة[٢٢] ، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي رعت هذا ١٩٥٧، اتفاقية للتعاون النووي في البرنامج حين وقعت إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام المجالات المدنية مدتها عشر سنوات حصلت بموجبها على مساعدات نووية فنية من الولايات المتحدة الأمريكية وعلى عدة كيلوجرامات من اليورانيوم المخصب للأغراض البحثية[٢٣] .

وفي العام ١٩٦٩، جددت الولايات المتحدة الأمريكية العمل باتفاقية التعاون في المجال النووي مع إيران إذ وقع الجانبان في ١٢ آذار / ١٩٦٩ على تعديل اتفاقية في العام ١٩٥٧ بهدف توسيع وتمديد العمل بها عشر سنوات أخرى. كما تم توقيع معاهدات مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا لتزويد إيران بالوقود النووي، وفي العام ١٩٧٤ أعلن عن تأسيس الهيئة الإيرانية للطاقة الذرية". وأكد هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك : ان من شأن استعمال الطاقة النووية أن يلبي الحاجات المتزايدة للاقتصاد الإيراني، ويحرر في الوقت نفسه الاحتياطي النفطي المتبقي لأغراض التصدير والتمويل الى مواد بتروكيماوية[٢٤] ، وعلى الرغم من ما تم الاتفاق الدولي عليه في إتفاقية قمع أعمال الإرهاب في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة ٥٩ لسنة ١٩٩٦، (المادة (٧) فقرة (٣) منها، والتي تؤكد على أن "لا يطلب من الدول الأطراف بمقتضى هذه الاتفاقية تقديم أي معلومات لا يجوز لها إبلاغها وفقاً لقانونها الوطني، أو يكون من شأنها أن تضر بأمن الدولة المعنية أو الحماية المادية للمواد النووية[٢٥] .

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى بأنها صاحبة القرار الأعلى في العالم، وترى بأن تطور القدرة النووية الإيرانية خطر على السلام والأمن الدوليين على الرغم من وجود عدد كبير من الدول تمتلك هذه القدرة النووية. كما مثلاً في تجاهل الإرهاب الإسرائيلي" المتمثل بـ ضرب منشأت المفاعل النووي العراقي في ٧/٦/١٩٨١، ومن نوع العام ١٩٨١، حيث قام سرب من الطائرات التابعة للكيان الصهيوني في مساء يوم ١٥ ١٦ بقصف مفاعل تموز للأغراض السلمية العراقي.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوم "الإرهاب" لابتزاز الدول المارقة" من وجهة نظرها أو راعية للإرهاب، وتتضح سياسة الابتزاز حينما عَمَدَ الرئيس الأمريكي بيل كلنتون[٢٦] " إلى تقديم عرضاً لسوريا برفع أسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب إذا ما وافقت سوريا على شروط السلام الأمريكية – الإسرائيلية كما ورفعت الولايات المتحدة الأمريكية إسم العراق من قائمة الدول الراعية للإرهاب في العام ١٩٨٢[٢٧]، لتمكن الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى مد العراق بكميات هائلة من الأسلحة أبان الحرب العراقية – الإيرانية كمنظمة إرهابية على فيما صنفت الولايات المتحدة الأمريكية، في حقبة حكم الرئيس ريغان، منظمة فتح الرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عداها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهي تمارس كفاح وطني من أجل الاستقلال، وكانت قد منحت منظمة التحرير الفلسطينية – فتح) صفة مراقب في الأمم المتحدة في ٢٢/٩/١٩٧٤.، كمنظمة وصنفت الولايات المتحدة الأمريكية منظمة مجاهدي خلق" الإيرانية في العام إرهابية، ثم عادت في بيان لوزارة الخارجية الأمريكية في ٢٨/٩/٢٠١٢، لتعلن أن تسحب صفة المنظمة الإرهابية الأجنبية عن منظمة مجاهدي خلق بموجب قانون الهجرة والجنسية[٢٨]، ولم تسوغ الخارجية الأمريكية قرارها هذا ، ولم تكن منظمة مجاهدي خلق قد غيرت من برنامجها السياسي.

الاستنتاجات:

أن التوظيف السياسي آلية غير محايدة في حقل العلاقات الدولية تستخدمها القوى الكبرى لتغليف مصالحها بغلاف أخلاقي من خلال استغلال القضايا الإنسانية لتحقيق مصالحها.

كلما كانت هناك أهداف ومصالح استراتيجية للدول الكبرى تجاه قضية ما تولدت لدى هذه القوى دوافع التدخل. استطاعت الدول الكبرى، وخدمة لمصالحها، من تكييف الأوضاع في كثير من دول العالم، لا سيما المنطقة العربية والتلاعب بها لخلق حالة من الفوضى والصراعات السياسية والحزبية والفئوية، ومن ثم توظيف هذه الحالة للتدخل في شؤون هذه الدول، التي دخلت في طريق انهيار الدولة وتفككها بعد أن فقدت هيبتها وسيطرتها وسيادتها.

التدخل الإنساني والتوظيف السياسي وجهان لعملة واحدة عندما يتم توظيف التدخل الإنساني لتحقيق أهداف مصالح الدول المتدخلة السياسية والاقتصادية والأمنية، بعيداً عن كل ما هو إنساني.

سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تشكيل البيئة الدولية الجديدة وفقاً لأهدافها ومصالحها الكونية من خلال توظيف وتطويع منظمة الأمم المتحدة كأداة لإضفاء الشرعية على سياساتها الدولية ولا سيما بعد أن أصبح لها الثقل الأكبر في مجلس الأمن، والعمل على تقويض كافة المؤسسات الدولية والإقليمية التي تشكل عقبة في طريق الطموح الأمريكي، مع إفساح المجال أمام تجمعات وتحالفات جديدة تمثل الهيمنة الأمريكية.

المصادر

١.احمد أرسلان، نظرية الصراع الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٨م.

٢.الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥ الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٣.انظر د/ محمود شريف بسيوني " المدخل لدراسة القانون الجنائي الدولي" ، مكتبة المعهد الدولي العالي للدراسات الجنائية، سيركوزا (إيطاليا(، ١٩٩٠م.

٤.إسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٢٣ .

٥.أحمد فتحي سرور " الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، المجلد الأول، الجزأين الأول والثاني" ، الطبعة الرابعة ١٩٨١م.

٦.أشرف عبد العزيز عبد القادر ، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي، الحالة الإيرانية 2009-2001 الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠١٠.

٧.بريجينسكي، زيغينو الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي.

٨.بوب ودوورد، حروب أوباما الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأمريكية، ترجمة : هاني تايري، نشر دار الكتاب العربي،نشر دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠١١.

٩.تاريخ الاسترداد ٨ أيلول2018 ، من جريدة التحريرhttp://www.azeytouna.net :

١٠. د .احمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد العدد ٤٢ حزيران ٢٠١١.

١١. د. عبد العزيز السيد وآخرون، النظام العالمي الجديد، ترجمة نافع أيوب، دمشق، ١٩٩٩.

١٢. راجع د/ ماجد إبراهيم محمد علي " :قانون العلاقات الدولية، دراسة في إطار القانون الدولي والتعاون الدولي الأمني، أكاديمية الشرطة القاهرة، ٢٠٠٥.

١٣. علاء الدين محمد أحمد شحاتة: الاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة، دراسة تطبيقية مقارنة لمكافحة المخدرات في كل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه في علوم الشرطة، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة ١٩٩٩.

١٤. كولار دانيا ، العلاقات الدولية ، ترجمة ، خضر خضر ، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ، ١٩٨٠م.

١٥. لؤي صبوح و طه حاج طه، التوظيف السياسي للقضايا والتطورات الدولية كذريعة للتدخل الإنساني، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد ٤٠، عدد ٦، ٢٠١٨.

١٦. ميشيل هار الأمبوس وآخرون اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، ترجمة: د .إحسان محمد حسن بغداد ٢٠٠١.

١٧. نعوم تشومكي، الدول الفاشلة، بيروت، ٢٠٠٧.

18. 11 Glabal politics in changing world. / ewyork 2nd edition, 2003

19. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

20. Nye, joseph S., Understanding International Conflicts: an Introduction to Theory and History (longman, 1997)

21. Holsti, Kj., International Politics: A framework for Analysis (Prentice Hall international, New Jersey, Sixth Edition, 1992

22. http://daccess-dds/doc/undoc/gen/n

23. Mitchell, C.R., The Structure of International Conflict, (Macmillan Press, London, 1981)

24. overview (International Affairs, v 72, n3, 1996) pp439-443 & .Jackson, Robert, Sovereignty in World Politics: A glance at The concept and Historical landscape (Political Studies, v.XVII, 1999(

25. www.ontv live.com

الهوامش

١

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

٢راجع د/ علاء الدين محمد أحمد شحاتة: الاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة، دراسة تطبيقية مقارنة لمكافحة المخدرات في كل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه في علوم الشرطة، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة ١٩٩٩، ص ١٨

٣ راجع د / أحمد فتحي سرور " الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، المجلد الأول، الجزأين الأول والثاني "، الطبعة الرابعة ١٩٨١م، ص ١٣٩ .

٤انظر د/ محمود شريف بسيوني " المدخل لدراسة القانون الجنائي الدولي "، مكتبة المعهد الدولي العالي للدراسات الجنائية، سيركوزا (إيطاليا)، ١٩٩٠م، ص ١ .

٥راجع د/ ماجد إبراهيم محمد علي: " قانون العلاقات الدولية، دراسة في إطار القانون الدولي والتعاون الدولي الأمني، أكاديمية الشرطة

القاهرة، ٢٠٠٥ ، ص ٢.

٦احمد أرسلان، نظرية الصراع الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٨م، ص ١٧٥.

٧كولار دانيا ، العلاقات الدولية ، ترجمة ، خضر خضر ، دار الطليعة للطباعة والنشر

بيروت ، ١٩٨٠م، ص ٣٠.

٨إسماعيل صبري مقلد العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٢٣.

٩ Mitchell, C.R., The Structure of International Conflict, (Macmillan Press, London, 1981)p1.

١٠ Holsti, Kj., International Politics: A framework for Analysis (Prentice Hall international, New Jersey, Sixth Edition, 1992), p348-p372.

١١ Nye, joseph S., Understanding International Conflicts: an Introduction to Theory and History (longman, 1997)

١٢ أنظر في هذا الصدد:

Spence,J.E., Ethnicity and International Relations:Introduction and overview (International Affairs, v 72, n3, 1996) pp439-443. & Jackson, Robert, Sovereignty in World Politics: A glance at The concept and Historical landscape (Political Studies, v.XVII, 1999) pp431-456

١٣علي ياسين بن (٢٠١٧) مفهوم التوظيف السياسي، تاريخ الاسترداد ٨ أيلول ٢٠١٨، من جريدة التحرير: http://www.azeytouna.net

١٤المصدر نفسه

١٥نافعة، حسن (١٩٩٥). الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥ الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص ٤٠٧.

١٦بريجينسكي، زيغينو (٢٠٠٤) الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت دار الكتاب العربي، ص ١٢٦.

١٧لؤي صبوح و طه حاج طه، التوظيف السياسي للقضايا والتطورات الدولية كذريعة للتدخل الإنساني، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد ٤٠، عدد ٦، ٢٠١٨، ص ٢٢٦

١٨د. عبد العزيز السيد وآخرون، النظام العالمي الجديد، ترجمة نافع أيوب، دمشق، ١٩٩٩، ص ٣٨٨ .

١٩ Glabal politics in changing world. / ewyork 2nd edition, 2003, p.85.

٢٠بوب ودوورد، حروب أوياما الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأمريكية، ترجمة : هاني تايري، نشر دار الكتاب العربي،نشر دار الكتاب العربي، بيروت،٢٠١١،ص١١٣.

٢١ميشيل هار الأمبوس وآخرون اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، ترجمة: د. إحسان محمد حسن بغداد ٢٠٠١، ص ١١٧. ٢٠

٢٢د. احمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد بغداد العدد (٤٢) لسنة ٢٢ ك٢

حزيران ٢٠١١، ص٣٧

٢٣أشرف عبد العزيز عبد القادر ، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي، الحالة الإيرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩ الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠١٠

٢٤مصدر سابق ص ٢٨

http://daccess-dds/doc/undoc/gen/n ٢٥ الموقع الالكتروني

٢٦نعوم تشومكي، الدول الفاشلة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤١.

٢٧المصدر نفسه ص ٤٢

٢٨ الموقع الالكتروني: www>ontv live.com